دراسة تحليلية لجدوى المشاريع الجوارية التنمية الريفية في ولاية بومرداس

ا/ تملغاغيت عمر
المدرسة العليا للاساتذة بوزريعة الجزائر

ملخص

التنمية الريفية في سياقها العام تهدف إلى إحداث تغير في الوسط الريفي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي مع المحا فظة على البيئة الطبيعية، وهذا من خلال مظاهر الهشاشة والفقر والبطالة في مختلف قرى ومداشر الولاية، والتي نجم عنها مختلف مظاهر التدهور وعدم الاستقرار، وللحد من هذه الظاهرة وبعث الحيوية في الوسط الريفي بتحقيق بيئة ريفية متطورة اقتصاديا واجتماعيا ومتوازنة ايكولوجيا، يستطيع الإنسان العيش فيها بكرامة، بتحسين ظروف المعيشة توازيا مع الموارد الطبيعية المتاحة، من اجل هذا جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولأية بومرداس عبر تراب ثمان بلديات نموذجية، كخطوة أولى تليها مشاريع أخرى مستقبلا على مستوى بلديات الولاية، وهذا بعد معرفة اثأر الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه المشاريع، من اجل ضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها، بما في ذلك الجوانب المرتبطة بصحة الإنسان وكذلك ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة، تلبي حاجيات الوقت الحاضر دون المساس بحق الأجيال القادمة، مع الآخذ بعين الاعتبار خصائص النظم البيئية للأوساط الريفية، فقد شرعت ولاية بومرداس في تطبيق المشاريع الجوارية، امتدادا للعمليات المدعمة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لتنمية المستثمرات الفلاحية، وهو موجه بالدرجة الأولى إلى البلديات الريفية الفقيرة والمعزولة، التي تعاني من التهميش، كما تم تنفيذه بإشراك السكان المعنيين لتحقيق الأهداف المرجوة، في إطار برامج تنموية تتمحور أساسا في تحسين ممارسة النشاط الفلاحي، وفك العزلة، وتثمين الثروات الطبيعية .

الكلمات المفتاحية: جدوى المشاريع، المشاريع الجوارية، التنمية الريفية،

تمهيـــــــد

التنمية الريفية في سياقها العام تهدف إلى إحداث تغير في الوسط الريفي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي مع المحا فظة على البيئة الطبيعية، وهذا من خلال مظاهر الهشاشة والفقر والبطالة في مختلف قرى ومداشر الولاية، والتي نجم عنها مختلف مظاهر التدهور وعدم الاستقرار، حتى أصبحت بيئة ريفية غير مناسبة للعيش فيها، طاردة للسكان، تسببت في مشاكل عديدة للمناطق الجاذبة من مدن ومراكز عمرانية رئيسية وثانوية، حيث تفاقمت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، في الريف والمدينة، وللحد من هذه الظاهرة وبعث الحيوية في الوسط الريفي بتحقيق بيئة ريفية متطورة اقتصاديا واجتماعيا ومتوازنة ايكولوجيا، يستطيع الإنسان العيش فيها بكرامة، بتحسين ظروف المعيشة توازيا مع الموارد الطبيعية المتاحة، من اجل هذا جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولأية بومرداس عبر تراب ثمان بلديات نموذجية، كخطوة أولى تليها مشاريع أخرى مستقبلا على مستوى بلديات الولاية، وهذا بعد معرفة اثأر الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه المشاريع، الذي هو عبارة عن "الفحص المنظم للآثار غير المتعمدة التي تنجم عن مشروع أو برامج تنموية، وذلك بهدف تقليص أو تخفيف حدة الآثار السلبية، وتعظيم الآثار الايجابية"[1] من اجل ضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها، بما في ذلك الجوانب المرتبطة بصحة الإنسان وكذلك ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة، تلبي حاجيات الوقت الحاضر دون المساس بحق الأجيال القادمة .، مع الآخذ بعين الاعتبار خصائص النظم البيئية للأوساط الريفية، فقد شرعت ولاية بومرداس في تطبيق المشاريع الجوارية، امتدادا للعمليات المدعمة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لتنمية المستثمرات الفلاحية، وهو موجه بالدرجة الأولى إلى البلديات الريفية الفقيرة والمعزولة، التي تعاني من التهميش، كما تم تنفيذه بإشراك السكان المعنيين لتحقيق الأهداف المرجوة، في إطار برامج تنموية تتمحور أساسا في تحسين ممارسة النشاط الفلاحي، وفك العزلة، وتثمين الثروات الطبيعية .

1- الميادين التي شملتها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية: تهدف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية إلى إدخال كل ما من شانه تطوير الوسط الريفي ببلديات الولاية، من خلال مختلف الاستثمارات في مختلف الميادين التي تتماشى ومؤهلات واحتياجات كل دشرة من مداشر الولاية، وذلك بتخصيص اعتمادات مالية حسب نوع وطبيعة المشروع، وهذا كما يوضحه الجدول رقم(1) **الجدول رقم(1) الميادين التي شملتها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية بومرداس لسنة 2003م**

طبيعة المشروع	نوع المشروع	حجم المشروع	مبلغ الاستثمار (دج)
مشاريع جماعية	تصحيح المجاري	105000م3	261300000
	فتح الممرات	43 كلم	350000000
	تهيئة الممرات	47 كلم	11750000
	تحديد مواقع الينابيع وتهيئتها	16 ينبوع	6400000
	بناء جسور Construction Dallo صغيرة	1 (وحدة)	2413000
مشاريع فردية	حفر الآبار	16 بئر	4480000
	تربية النحل	خلية نحل4680	28080000
	الأشجار المثمرة	125 هكتار	87500000

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الغابات لولاية بومرداس 2008م

الجدول المبين أعلاه يوضح لنا أن ولاية بومرداس حضيت بجملة من المشاريع شملت ثمانية ميادين مختلفة، منها ذات المنفعة الجماعية، والمتمثلة في تصحيح السيول، فتح الممرات وتهيئتها، تحديد مواقع الينابيع وتهيئتها فهي مشاريع ذات المنفعة العمومية في إطار التنمية الجماعية كما يتم التمويل بصفة كلية من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز كما تحصلت هذه المشاريع الجماعية على أكبر مبالغ استثمار وهذا كما يوضحه الجدول الممثل أعلاه أما المشاريع الفردية ذات الاستعمال الفردي، التي يتم دعمها من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، مع المساهمة الشخصية للمستفيدين من المشروع تكون في حدود 10% وهي تتمثل في تربية النحل والأشجار المثمرة وحفر الابار كما استفادت بمبالغ اقل من المشاريع ذات المنفعة العمومية، وهذه المشاريع موزعة على 18 منطقة في

ثمانية بلديات نموذجية ومن خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا بأن عدد المواقع يختلف من بلدية لأخرى وهذا راجع أساسا إلى طبيعة كل بلدية، واقتراحات السكان وفق احتياجاتهم حيث تم اقتراح 71 مشروعا في البداية، ووافقت اللجنة التقنية للولاية في بادئ الآمر على 55 مشروعا، ثم طبقت 18 مشروعا في 18 منطقة، من أفقر المناطق على مستوى ثمانية بلديات، وهي مشاريع تجريبية حسب تصريح المسؤول المكلف بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية بمديرية الغابات ببومرداس، كما استفادت بلدية قدارة بـــ04 مناطق ثم بلديات الاربعطاش وجنات وعفير بـــ 03 مناطق كما تأتي بلدية تورقة بمنطقتين كما استفادت باقي البلديات بمنطقة واحدة أما فيما يخص عدد العمليات، فبلدية قدارة ورأس جنات استفادت بـــ 13 عملية استثمارية شملت مختلف المشاريع منها الجماعية والفردية أما بلدية عفير فقد استفادة بـــ12 عمليه وبلدية الاربعطاش بـــ 10 عمليات كما سجل اصغر عدد من عمليات الاستثمار فكانت في بلديتي بني عمران.

الجدول رقم (2) توزيع عدد المشاريع والمبالغ الاستثمارية على البلديات النموذجية في الولاية 2003م

البلديات النموذجية	عدد المناطق[2]	عدد المشاريع[3]	عدد العمليات[4]	مبلغ الاستثمار (دج)
عفير	03	03	13	19 390 000
تاورقة	02	02	07	11 800 000
قدارة	04	04	13	1 230 000
الاربعطاش	03	03	10	11 400 000
راس جنات	03	03	13	23 123 000
بني عمران	01	01	03	7 050 000
عمال	01	01	03	7 600 000
تمزريت	01	01	05	9 300 000
المجموع	18	18	67	105 323 000

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الغابات لولاية بومرداس 2008م

وعمال بـــ 03 عمليات لكل بلدية،أما فيما يخص المبالغ المالية المخصصة لهذه المشاريع فتختلف هي الأخرى من بلدية إلى أخرى، وهذا راجع لعدد العمليـــات الاستثمارية ونمط المشروع، إما جماعي أو فردي لان المشاريع ذات المنفعة العامة فمكلفة جدا، فسجلت اكبر قيمة مالية في بلدية رأس جنات بـــ 000 123

23 دج كما سجل اصغر غلاف مالي استثماري في بلدية قدارة بـــ 000 230 1 دج رغم استفادتها بـــ 13 عملية استثمارية في 4 مواقع والعكس بالنسبة لبلدية تورقة والتي استفادة بمبلغ إجمالي قدر بـــ 000 800 11 دج موزعين على موقعين و12 عملية تدخل، ومن هنا نستنتج أن حجم الاعتمادات المالية لا تحكمها عدد المواقع ولا عدد العمليات الاستثمارية وإنما تحكمها طبيعة المشاريع بين جماعية أو فردية.

2- درجة فعالية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

لقد حضي الوسط الريفي من خلال الفلاحة باهتمام كبير من قبل الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، عبر مختلف المراحل، ومن خلال مختلف البرامج والمشاريع التي جاءت بها مختلف السياسات والاستراتجيات المتعاقبة، منذ فترة 2000-2006م شهدت الولاية جملة من المشاريع شملت مختلف الجوانب، من فلاحة وغابات وحياة سكان الريف، ومن هذه المشاريع المشروع الجواري للتنمية الريفية ومشاريع موجهة لقطاع الغابات، إلى جانب مشاريع استصلاح الأراضي عن طريق حق الامتياز، ومشاريع ممولة من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، والمشاريع القطاعية للتنمية، هذه المشاريع كانت تهدف إلى تحسين مستوى معيشة سكان أرياف الولاية، وتنمية المناطق المعزولة والمهمشة، وهذا كما هو مبين في الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3) الاعتمادات المالية لمختلف المشاريع التنمية الريفية من 2000-2006م في بومرداس

المشاريع	الاعتمادات المالية				المبالغ المالية المستهلكة	
	مبلغ الاستثمار		مساهمة الدولة			
	المبلغ (دج)	النسبة%	المبلغ (دج)	النسبة%	المبلغ (دج)	النسبة%
F.N.R.D.A	3758196000	75.45	2248864000	59.83	1120829000	49.83
P.S.D	529321000	10.62	529321000	100	471847000	89.14
Concession	189749000	3.80	132824000	69.99	35445000	26.68
Forets	398148000	7.99	398148000	100	283729000	71.26
P.P.D.R	105323000	2.11	100744000	95.65	99848000	99.11
المجموع	4980738000	100	3409901000	68.46	2011698	58.99

المصدر من انجاز الباحث اعتمادا على

Fiche signalétique de la wilaya de Boumerdes 2007

من خلال الجدول الممثل أعلاه تبين لنا أن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية قد استفادت بأقل اعتماد مالي بنسبة 2.11% من جملة المشاريع التي شملت الفضاءات الريفية عبر بلديات الولاية خلال الفترة الممتدة من 2000الئ 2006م، لكن فيما يخص المبالغ المالية المستهلكة أو المصروفة فان المشاريع الجوارية للتنمية الريفية قد استهلكت 99848000 دج أي بنسبة 99.11% من جملة الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع الجوارية بالولاية، وهي اكبر نسبة خلال هذه الفترة، فهي تعبر عن درجة فعالية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، مقارنة بالمشاريع الأخرى، انظر الشكل رقم(1) هذا ما يعكس بوضوح عزم الدولة على إحياء الفضاءات الريفية عبر بلديات ولاية بومرداس

الشكل رقم (1) درجة فعالية مختلف المشاريع الموجهة للوسط الريفي بالولاية من 2000-2006م

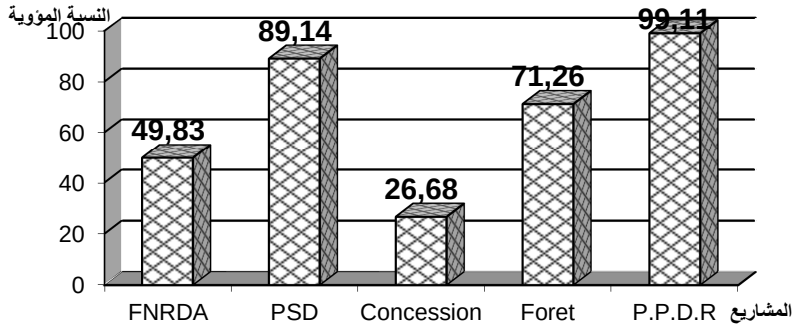

3- إعادة إحياء الفضاءات الريفية وبعث حيويتها

عرفت المناطق الريفية بولاية بومرداس عمليات تهميش منذ الاستقلال، كما زادت الأوضاع الأمنية الأخيرة من حدة التهميش، والمتمثل أساسا في العزلة، ومن خلال تشتت التجمعات السكانية وتبعثرها، وصعوبة التغطية بالخدمات الضرورية للسكان، إلى جانب الفوارق الطبيعية بين الريف والمدينة، مما انجر عنه تكثيف الاستثمارات وتمركز الأعمال في المناطق ذات المؤهلات الطبيعية، على حساب المناطق المهمشة والفقيرة، مما نتج عن تلك السياسات تعميق الهوة بين هذه المناطق، حتى أصبحت دائما تعتبر معزولة طبيعيا، وعقيمة اقتصاديا وغير قابلة

للعيش فيها اجتماعيا، رغم أنها تملك من المؤهلات ما يمكنها أن تحول الوسط الريفي إلى فضاء قابل للحياة بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي إطار التنمية المحلية المستدامة، ومن خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المطبقة في ولاية بومرداس، عمدت السلطات المحلية عن طريق إعطاء عناية خاصة للمناطق المهمشة، والأولوية من خلال فرص الاستثمار المتميزة، والبالغ عددها 67 عملية استثمارية، من اجل الخروج من النفق المظلم واستدراك التأخر المتراكم منذ سنوات، وهذا كما يبينه الجدول رقم (4)

الجدول رقم (4) توزيع عدد المداشر التي استفادت من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية2003 م

البلديات	عدد المداشر الريفية المعزولة والمهمشة	عدد المداشر الريفية المهمشة المعنية بتطبيق المشاريع	نسبة المداشر المهمشة المعنية بتطبيق المشاريع	عدد المناطق التي طقت فيها المشاريع	عدد العمليات (المشاريع)
عفير	28	21	%75	03	13
تورقة	10	05	%50	02	07
قدارة	14	14	%100	04	13
الاربعطاش	05	05	%100	03	10
رأس جنات	24	19	%79.16	03	13
بني عمران	25	06	%24	01	03
عمال	17	08	%47.05	01	03
تيمزريت	30	06	%20	01	05
المجموع	153	84	%54.9	18	67

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الغابات للولاية سنة 2007م

و من خلال الجدول رقم (4) نلتمس الآثار الايجابية لمجهودات الدولة، وذلك عن طريق رد الاعتبار للوسط الريفي وبعث حيويته من جديد، من خلال67 عملية استثمارية أو مشروع استثماري، طبقت في 18 منطقة كل منطقة تتشكل من عدد من المداشر، البالغ عددها 84 دشرة أي بنسبة 54.9% من أصل 153 دشرة ريفية

معزولة ومهمشة عبر البلديات المعنية بتطبيق المشاريع، وهي عبارة عن نسبة بعث الحيوية من جديد في الوسط الريفي، كما تعتبر إجابة مهيكلة ومنسجمة لمجموعة من العقبات والتحديات التي تعيق تطور الفضاءات الهشة في ولاية بومرداس، وإن عملية إحياء المناطق الريفية بالولاية تختلف من بلدية إلى أخرى، وهذا لعدة اعتبارات كما يوضحه الشكل رقم (2)

الشكل رقم (2) توزيع نسب بعث الحيوية في الوسط الريفي عبر المداشر المهمشة لبلديات الولاية

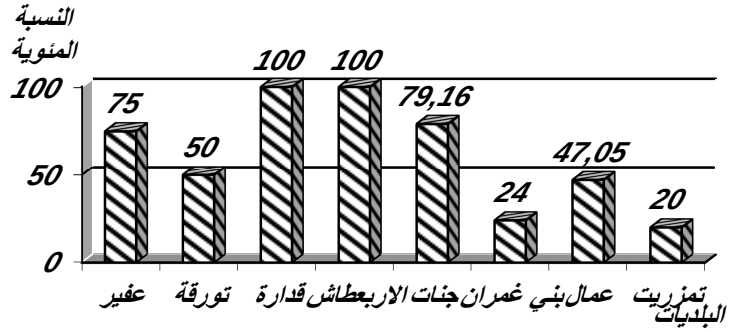

من خلال الشكل رقم (2) يتبين لنا إن عملية بعث الحيوية في الوسط الريفي من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية عبر البلديات الفقيرة، قد حققت نجاحا كبيرا في بعض البلديات، والتي وصلت إلى 100% ببلديتي قدارة والاربعطاش، أي كل المداشر المعزولة والفقيرة استفادت بعدد من المشاريع التنموية التي أحدثت نوعا من الحركية في هذه المداشر، كما فتحت أفاق جديدة لعالم الريف من خلال إدماجه في مسار التنمية المحلية الشاملة، كما نجد بلدية رأس جنات فقد استفادت 19 دشرة من المشاريع من أصل 24 دشرة معزولة ومهمشة أي بنسبة 79.16%، أما اصغر نسبة فكانت في بلدية تمزريت حيث استفادت 6 مداشر من المشاريع من أصل 30 دشرة مهمشة ومعزولة عبر تراب البلدية أي بنسبة 20% كما أن اختلاف عدد المداشر التي استفادت من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية من بلدية إلى أخرى، مرده إلى عدة اعتبارات، منها تلاؤم طبيعة المنطقة مع المشروع

المقترح من طرف اللجنة التقنية للولاية، وكذلك رغبة وطلبات سكان الريف القوية والمتعطشة لتحسين ظروف معيشتهم، والأولوية حسب درجة التهميش والعزلة، إلى جانب عامل تبعثر السكان وتباعد المداشر عن بعضها البعض مما يصعب على السلطات المحلية تغطية كل المداشر بمشاريع تجريبية، كما ساهمت هذه المشاريع في القضاء التدريجي على مختلف إشكال الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة

4- رد الاعتبار لسكان الأرياف واستقرارهم

لقد عرف الوسط الريفي في ولاية بومرداس، عدة تدخلات قامت بها السلطات العمومية منذ الاستقلال ترمي أساسا إلى إرساء البنى التحتية والتجهيزات العمومية، من شق الطرقات، والكهرباء، والتزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير، وبناء المدارس والمراكز الصحية، من اجل فك العزلة وتحسين شروط الحياة للسكان، ورغم كل هذه المجهودات المبذولة عبر مختلف السياسات المتعاقبة، إلا أن الوسط الريفي عبر جل بلديات الولاية، يواجه وضعية عدم التوافق مع الأبعاد الاقتصادية للسكان الريفيين، كالأنشطة الاقتصادية التي من شانها أن تتيح فرصا للتشغيل وخاصة للشباب، وضمان دخل مقبول للسكان واستقرارهم، مما انجر عن هذه السياسات القطاعية في الآونة الأخيرة نوعا من إخلاء الوسط الريفي بالولاية من السكان، وتوجههم نحو المدن والتجمعات الرئيسية والثانوية، من اجل حياة أفضل، من خلال الجاذبية التي تمارسها كل التجمعات، لان الريف أصبح لا يوفر الأمن بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية البيئية، نتيجة لعدم توازن الاستثمارات بين الريف والمدينة، غير أن عودة الثقة التي ظهرت مع بداية سنة 2003م والجهود المبذولة من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الهادفة والمتنوعة عبر مختلف أرياف الولاية، التي جاءت لرد الاعتبار إلى 38618 نسمة من سكان مهمشين أي بنسبة 34.99% من مجموع سكان البلديات المعنية بتطبيق المشاريع، و6948 أسرة ريفية معزولة ومهمشة، أي بنسبة46.10% من مجموع الأسر الريفية المعزولة والمهشمة عبر بلديات المعنية بالمشاريع، والبالغ عددهم 15070 أسرة، إن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية أحدثت عبر قرى بلديات الولاية، نوعا من الاستقرار وعودة الحياة والأمل من جديد للسكان للعيش في

مداشرهم، من خلال بعث ديناميكية في الوسط الريفي بتشجيع السكان للعودة إلى مداشرهم من جديد لخدمة الأرض، وتدعيم مؤهلات الوسط الريفي وإدماجها في الاقتصاد المحلي، وتعزيز الحكم الراشد المحلي، مع المحافظة على خصوصيات الوسط الريفي، كما أن عدد السكان الذين رد لهم الاعتبار عن طريق جملة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، من اجل استقرارهم في مناطقهم يختلف من بلدية إلى أخرى وهذا حسب الشكل رقم (3)

الشكل رقم (3) توزيع نسب سكان الأرياف الذين رد لهم الاعتبار عبر بلديات الولاية

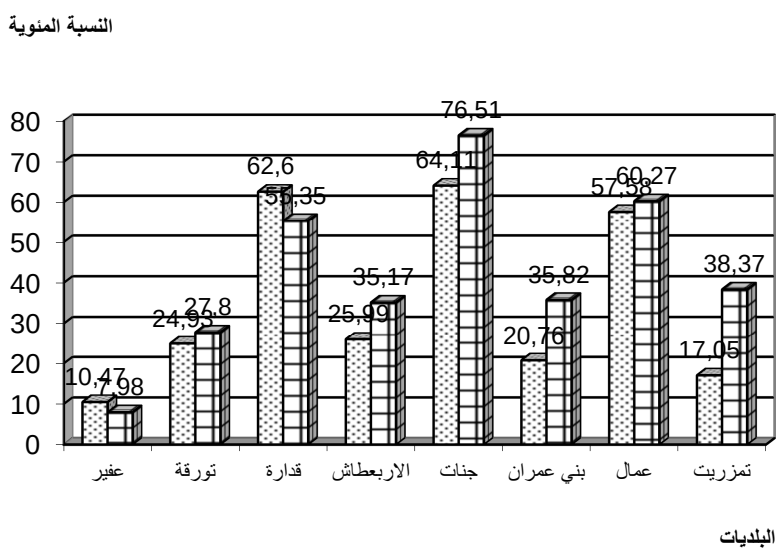

من خلال الشكل المبين أعلاه نلاحظ أن بلدية جنات قد حضيت بأكبر نسبة سكان الذين استفادوا من مختلف المشاريع سواء ذات منفعة جماعية أو فردية، وهي عملية رد الاعتبار للسكان من اجل استقرارهم والبالغة 64.11% من مجموع سكان البلدية، أي أن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية قد شملت 13800 نسمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما بلغ عدد الأسر المعنية بتطبيق المشاريع 2763 أسرة ريفية معزولة ومهمشة أي بنسبة 76.51% من مجموع الأسر المهمشة عبر تراب البلدية، ثم تأتي بلديتي قدارة وعمال بنسبة تفوق

50% أما باقي البلديات فنسبة السكان الذين رد لهم الاعتبار من اجل استقرارهم تحت 50% وهذا لعدة اعتبارات منها الطبيعية ومنها المادية، كما نسجل اصغر نسبة في بلدية عفير، حيث بلغت 10.47% أي ما يعادل 1412 نسمة من مجموع سكان البلدية، كما أن المشاريع شملت 142 أسرة من أصل 1779 أسرة ريفية معزولة ومهمشة، أي بنسبة 7.98%، إن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، لقد حققت نجاحا كبيرا من ناحية رد الاعتبار للأسر الريفية والاهتمام بهم وكذا استقرارهم، وهذا بطريقة مباشرة كالمشاريع الفردية، أو غير مباشرة كالمشاريع ذات المنفعة العمومية، كما أن هذه المشاريع ردت للسكان الثقة المفقودة مع السلطة وتركت أمل كبير في استمرار هذه المشاريع وتوسيعها لتشمل باقي السكان المهمشين، من اجل تحسين ظروف معيشتهم .

5 – فك العزلة

تلعب الطرق والمسالك دورا أساسيا في تنمية المناطق الريفية المعزولة بالولاية، كما تساهم الطرق في الربط بين التجمعات السكانية وتسهيل الخدمات الأساسية للسكان، ومن خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، تم توسيع شبكة الطرق والممرات الفلاحية، في 16 دشرة معزولة من بين 84 دشرة مهمشة أي بنسبة 19.04% من مجموع المداشرة المهمشة والمعزولة عبر ثمان بلديات المعنية بتطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، وذلك من خلال صعوبة التنقل لانعدام الطريق أو تدهور حالته، ومن اجل إحداث ديناميكية جديدة في الوسط الريفي، بتحسين هياكل النقل هدفها تخفيض تكاليف النقل والمدة الزمنية وتسهيل عملية التنقل، وتمكين الفلاحين من الوصول إلى أراضيهم ونقل منتجاتهم، أنجزت عبر هذه المناطق 43 كم من الممرات الجديدة وهيئت 47كم من الممرات كانت موجودة سابقا، فمشاريع فك العزلة جاءت لخدمة 38618 نسمة يشكلون 6948 أسرة معزولة، فمشروع فك العزلة قد استفادت منه 6341 أسرة معزولة تشكل 35331 نسمة، كل هؤلاء السكان استفادوا بطريقة مباشرة أو غير مباشر بهذين المشروعين، الخاصين بفك العزلة عن المناطق المعزولة، كما أن درجة تأثير مشروع فك العزلة عن السكان بلغت 15.61% من مجموع سكان البلديات المعنية

بتطبيق المشروع، وهو مؤشر ايجابي، حيث أن درجة الاستفادة تختلف من منطقة لأخرى، حسب حجم سكان المداشر الذين استفادوا من الممر

و من خلال احصائيات مديرية الفلاحة ومديرية الغابات للولاية نجد أن بلدية قدارة قد أستفادت بـــ 05 كم من فتح ممرات جديدة، و05 كم ممرات تم تهيئتها، حققت اكبر نتيجة ايجابية أي اكبر عدد من السكان استفادوا من الطرق، والبالغ عددهم 4048 نسمة أي بنسبة 30.61% من مجموع سكان البلدية استفادوا من فك العزلة، أما اصغر نسبة سكان الذين استفادوا من مشروع فتح الممرات وتهيئتها، فكان في بلدية تمزريت بنسبة 1.63% أي ما يعادل 1958 نسمة من مجموع سكان البلدية، والعملية شملت كذلك 462 أسرة في منطقة واحدة، كما استفادوا من 09 كم الخاص تهيئة المسالك و2 كم من الممرات الجديدة، إن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الرامية إلى فك العزلة، فقد حققت نجاحا كبير نأمل أن تستمر هذه المشاريع لان الطريق هو العصب الحقيقي للتنمية بمختلة أنواعها.

6- خلق مناصب شغل

المناطق الريفية عبر تراب ولاية بومرداس تؤكد هشاشة بنية التشغيل، وصعوبة توفير مناصب الشغل للسكان، رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية على مستوى مختلف الفضاءات الريفية، التي تفيد في تخفيف حدة النزوح الريفي وضمان الحد الضروري من الاستقرار، في ظل التحولات الراهنة للريف، كما تتميز المناطق الريفية بالولاية بصعوبة تقدير اليد العاملة الحقيقية، ومن خلال الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية، وفي إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، التي تهدف إلى رد الاعتبار للمناطق الريفية المهمشة وبعث حيويتها، عن طريق توفير مناصب شغل دائمة، تضمن دخل مستقر للعائلة الريفية للعيش بكرامة، ومن خلال الجدول رقم (56) تم توفير 468 منصبا مؤقتا وهذا أثناء انجاز *المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ذات المنفعة العامة، و331 منصبا دائما منها 50 مربيا للنحل* استفادوا من 1000 خلية مملوءة، هذا عند انطلاق المشاريع سنة 2003م وفي سنة 2004م استفادوا 184 فلاحا من 3680 خلية مملوءة كذلك، كما استفادوا 108 فلاحا من 125 هكتارا من الأشجار المثمرة، كما تجدر الإشارة

إلى أن 11 فلاحا استفادوا من خلايا النحل والأشجار المثمرة، ومن خلال احصائيات مديرية الفلاحة ومديرية الغابات للولاية يتضح أن مناصب الشغل تختلف من بلدية إلى أخرى، وهذا حسب حجم ونوع المشروع، وفيما يخص المناصب المؤقتة نجد بلدية رأس جنات قد استفادت من اكبر عدد حيث بلغت 95 منصبا مؤقتا لأنها استفادت بأكبر عدد من المشاريع، البالغ عددها 13 عملية استثمارية وبأكبر تكلفة بلغت 23123000 دج، أما اصغر عدد من المناصب المؤقتة استفادت بها بلدية تاورقة بـــ 36 منصبا مؤقتا، أما فيما يخص المناصب الدائمة فان بلدية عفير استفادت بأكبر عدد بـــ 75 منصبا دائما، وهذا من خلال اكبر حجم مشروع تحصلت عليه البلدية والخاص بتربية النحل والبالغ 1500 خلية نحل وزعت على 75 مستفيدا، 20 خلية نحل لكل مستفيد، أما اصغر عدد في المناصب الدائمة فكانت في بلدية الاربعطاش بـــ04 مناصب، حيث وزعت 80 خلية نحل على 04 مستفيدين. كما بلغت نسبة التشغيل التي حققتها هذه المشاريع 2.41% من مجموع الفئة النشيطة عبر مختلف المداشر التي طبقت فيها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، وهذا كما يوضحه الشكل التالي رقم(4)

الشكل رقم (4) نسب التشغيل التي وفرتها المشاريع الجوارية عبر بعض بلديات الولاية

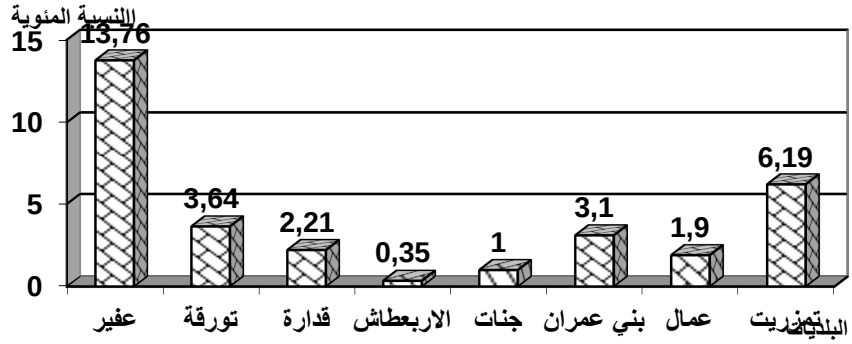

و من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ أن نسبة التشغيل هي الأخرى تختلف من بلدية لأخرى، وهذا تبعا لعدد مناصب الشغل المحققة وحجم الفئة النشيطة المعنية بالمشاريع، كما يظهر لنا الشكل أن اكبر نسبة تشغيل كانت في بلدية عفير بـــ 13.76% واصغر نسبة كانت في بلدية الاربعطاش بـــ 0.35%، كما إن المشاريع

الجوارية للتنمية الريفية تركت أثار ايجابية في ميدان التشغيل، وهذا ضمن مختلف المشاريع المتعاقبة في بلديات بومرداس المعنية بتطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000م و2006م وهذا كما يوضحه الجدول التالي رقم (5)

الجدول رقم (5) مناصب شغل التي وفرتها مختلف المشاريع خلال الفترة 2000- 2006م

المشاريع	المناصب الدائمة		المناصب المؤقتة		مجموع المناصب المحققة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
F.N.R.D.A	1930	59.65 %	7700	70.46 %	9630	67.99 %
P.S.D	163	5.03 %	802	7.33 %	965	6.81 %
Concession	171	5.28 %	152	1.39 %	323	2.28 %
Forets	640	19.78 %	1805	16.51 %	2445	17.26 %
P.P.D.R	331	10.23 %	468	4.28 %	799	5.64 %
المجموع	3235	100 %	10927	100 %	14162	100 %

المصدر من انجاز الباحث اعتمادا على

Fiche signalétique de la wilaya de Boumerdes 2007

من خلال الجدول رقم (5) نلمس ثمار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية عبر البلديات النموذجية، كما حققت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 799 منصبا أي بنسبة 5.64% منها 331 مناصبا دائما إي بنسبة 10.23% من مجموع مناصب الدائمة التي أحدثتها مختلف المشاريع المنجزة في بلديات الولاية، و468 مناصبا مؤقتا أي بنسبة 4.28% من مجموع مناصب شغل المؤقتة التي تحققت مختلف المشاريع خلال الفترة 2000-2006م الخاصة بتنمية المناطق الريفية عبر تراب الولاية من خلال هذا الانجاز الكبير فيما يخص نسبة التشغيل المحققة، فان المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في الولاية، قد ضمنت من خلال عنصر التشغيل نوعا من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وأما الجانب الثقافي فيجب العودة إلى تطوير الحرف التقليدية، وتفعيل الموروث الثقافي الذي تزخر به أرياف الولاية،

وذلك بتوسيع المشاريع مستقبلا .لتشمل الصناعات التقليدية والحرف، ضمن اقتصادي ريفي قوي ومتنوع، يساهم في عملية التنمية المستدامة للوسط الريفي.

7- تثمين الثروة المائيـــــة

المخاطر المحتملة في التوازنات المختلفة للمنظومة البيئية، مبنية أساسا على قضية المياه واستدامتها، والذي مفاده الوفاء بالاحتياجات المختلفة للسكان، في الأفاق المستقبلية وحتى الحالية، وفقا للنمو الديموغرافي المتسارع، والنزوح الريفي المتزايد، الذي انجر عنه نزاعات في مجال شغل الأرض والتعمير، كما أن استعمال المياه في الوسط الريفي بالولاية، ينحصر أساسا في التموين بمياه الشرب والسقي وري الأنعام، أما الأولوية الممنوحة للاحتياجات المتزايدة إلى مياه الشرب، والاهتمام بمواجهة الطلب بالموارد المتاحة التي يمكن حشدها فعلا، من خلال استثمارات هامة جدا، والمتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المطبقة في الولاية، والخاصة بحفر الآبار، كما بلغ عدد الآبار المنجزة 12 بئرا ذات استعمال فردي، موزعة على ثلاث بلديات، 5 أبار منها منجزة في بلدية عفير، و3 أبار في بلدية قدارة، و4 أبار في بلدية الاربعطاش، وهي تستعمل لري المزروعات بالدرجة الأولى، أما المشاريع الخاصة بتحديد الينابيع وتهيئتها، فقد هيئة 16 ينبوع، موزعة على ست بلديات، وهي ذات استعمال جماعي، كما أن هذه المشاريع تركت أثار ايجابية على الأسر الريفية، المعنية بهذا النوع من المشاريع، التي تعد من العوامل الرئيسة والمساعدة على استقرار السكان في مداشرهم وخدمة أراضيهم، وهذا كما يوضحه الشكل رقم (5)

الشكل رقم (5) توزيع الأسر المستفيدة من مشاريع المياه عبر بعض بلديات الولاية 2003 م

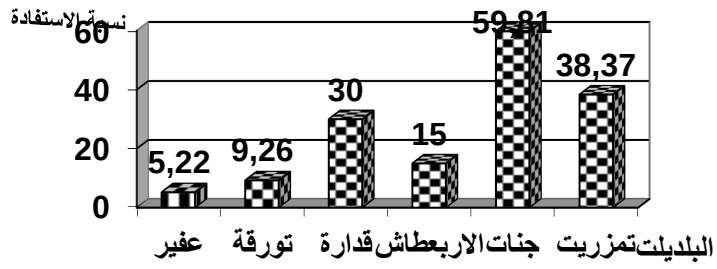

من خلال الشكل رقم (5) المبين لنسبة الأسر التي استفادت من مشروع الينابيع ذات الاستعمال الجماعي، ولكل سكان المداشر المشكلة للمنطقة التي أنجز فيها المشروع، والتي تستعمل للشرب والاستعمالات المنزلية وري القطيع، فقد حقق المشروع نتيجة ايجابية بلغت نسبة 31.85% والمقصود بها نسبة الأسر التي تستغل هذه الينابيع والبالغ عددها 3715 أسرة من أصل 11663 أسرة ريفية معزولة ومهمشة عبر أرياف البلديات، التي طبقت بها المشاريع الخاصة بالمياه، حيث كانت اكبر نسبة في بلدية جنات بـــ 59.81% أما اصغر بلدية من حيث الاستفادة فهي بلدية عفير أي بنسبة 5.22% من مجموع الأسرة المعزولة والمهمشة عبر ريف بلدية، كما إن هذه المشاريع قد تركت أثارها الايجابية لدى سكان المداشر، واستجابة لطلبات سكان الأرياف الملحة لتحسين شروط حياتهم، والانطلاق في عملية إعادة إحياء الفضاءات الريفية من جديد .

8 – خلق مستثمرات فلاحية صغيرة: إن تطوير الإنتاج الزراعي، هو هدف مختلف السياسات الزراعية المتعاقبة، سواء كان عن طريق التوسع الراسي أو الأفقي، وذلك عن طريق تكثيف الاستثمارات، أما الإستراتيجية الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية، من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المطبقة في البلديات النموذجية لولاية بومرداس، ليست كسابقاتها من السياسات، فهي تهدف إلى تطوير تعدد وتنوع الأنشطة إجمالا في المناطق الريفية، عن طريق رد الاعتبار وتدعيم العمل غير نظامي لدى للعائلات الريفية، الذي لا يجب إغفاله،حيث يشكل أحيانا حجما اكبر من مصادر الدخل واليد العاملة المحتملة، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة، وأنشطة ريفية تتلاءم والموروث الطبيعي والثقافي للمناطق الريفية بالولاية، كما أحدثت هذه المشاريع 234 مستثمرة لتربية النحل أي ما يعادل 4680 خلية نحل، ان عملية خلق مستثمرات جديدة خاصة بتربية النحل، الموزعة على مختلف مناطق البلديات المعنية بهذه المشاريع، والتي تختلف من بلدية إلى أخرى، وهذا راجع إلى طبيعة كل منطقة، من خلال إمكاناتها الطبيعية الخاصة بتربية النحل، وحسب طلبات السكان الريفيون، كما يمكننا اعتبار كل مستفيد من مشروع تربية النحل هو رب عائلة أو يعيل أسرة، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن 234 أسرة

استفادة من المشروع شكلت 234 مستثمرة لتربية النحل، ومن خلال الشكل رقم (21) يتضح لنا أن اكبر عدد المستثمرات المستحدثة الخاصة بتربية النحل متواجدة في بلدية عفير بـــ 75 مستثمرة، ثم تأتي بلديتي جنات وقدارة بـــ 50 و45 مستثمرة على التوالي، وبلديتي تاورقة وتمزريت أحدثت في كل واحدة منها 30 مستثمرة، وهذا من خلال طبيعة هاتين المنطقتين، حيث الانحدار الشديد، والبنية المتضرسة والارتفاع يصل إلى 1000م، إلى جانب الإمكانات الكبيرة التي تتوفر عليها هذه البلديات الخاصة بتربية النحل، وكذا طلبات المواطنين الكثيرة، أما بلدية الاربعطاش التي استفادت بأصغر عدد من المستثمرات والبالغ عددها 4 مستثمرات، رغم توفرها على نفس الإمكانات الطبيعية تقريبا مع البلديات المستفيدة، إلا انه يبقى مشروعا نموذجا، ترك انطباع حسن لدى السكان، أملينا أن تستمر هذه المشاريع وتتوسع لتشمل أنشطة أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها.

9- زيادة مساحة المحاصيل الدائمة:

جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في إطارها العام، إلى إدخال مختلف الآليات والأنماط التي من شانها دفع عجلة التنمية نحو الأمام، مثل مشروع زيادة مساحة المحاصيل الدائمة، عن طريق غرس الأشجار المثمرة المقاومة، وهذا ما تم بالفعل في ثلاث بلديات، من أصل ثمانية بلديات نموذجية، ومن خلال الجدول رقم (60) يتضح بأن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية قد أضافت 125 هكتارا من مساحة المحاصيل الدائمة أي بنسبة 8.84% من مجموع مساحة المحاصيل الدائمة للبلديات الثلاث، أي بنسبة 3.98% من مجموع المساحة الفعلية للزراعية بالبلديات المعنية بتطبيق هذا المشروع، كما أن مساحة الأشجار المثمرة التي أضيفت، تختلف من بلدية إلى أخرى، كما ان اكبر مساحة للأشجار المثمرة كانت في بلدية بني عمران وبالضبط في منطقة توزالين التي تضم عددا من المداشر، حيث بلغت 60 هكتارا استفاد منها 45 فلاحا بمعدل1.33 هكتارا لكل فلاح، بزيادة بلغت 10.32% من إجمالي مساحة المحاصيل الدائمة، و4.09% من مساحة الزراعية الفعلية للبلدية، ثم نجد بلدية عمال بـــ 50 هكتار، والتي استفاد منها 40 فلاح بمعدل 1.25 هكتارا لكل فلاح، بزيادة بلغت 8.38% من مساحة المحاصيل

الدائمة، و3.94% من المساحة الزراعية الفعلية للبلدية، أما بلدية تمزريت فقد استفادت بـــ 15 هكتار أشجار مثمرة مقاومة، وزعت على 23 فلاح بمعدل 0.65 هكتارا للفلاح الواحد، بزيادة بلغت 6.35%، من مساحة المحاصيل الدائمة، و3.68% من المساحة الزراعية الفعلية للبلدية .

من هذا المنطلق نلمس الآثار الايجابية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية، في محور غرس الأشجار المثمرة منها المقاومة، فإنها أحدثت زيادة معتبرة في مساحة الزراعية للمحاصيل الدائمة، أما على العموم فان متوسط استفادة الفلاح الواحد بـــ 1.15 هكتارا من الأشجار المثمرة، وهذا يرجع تفسيره إلى ما تعانيه الفلاحة بولاية بومرداس من صغر حجم الملكية العقارية، الذي يتناقض مع أهداف تطوير وتحديث هذه المستثمرات، كما يؤدي صغر حجم المستثمرات إلى ضعف الإنتاج، الذي تعاني منه معظم المستثمرات الفلاحية عبرالوطن، والذي يطرح إشكالية إعادة ضم هذه المستثمرات على شكل تعاونيات ذات مساحات شاسعة، لتكون منتجة اقتصاديا، وقابلة للعيش في إطار تنافسي ومهيئة لعملية التحديث .

10 – رفع الإنتاج :

تهدف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في ولاية بومرداس، إلى تحسين مستوى وظروف معيشة سكان الأرياف، عن طريق تحسين مستوى الأداء الفلاحي، ومن خلال مختلف برامج الدعم لرفع الإنتاج وتحسين دخل الفلاح .

*– رفع إنتاج الأشجار المثمرة : يعتبر الزيتون مادة أساسية في غذاء الإنسان، ومادة اقتصادية لاستخراج الزيوت، كما يعد مصدر دخل العديد من الأسر في ولاية بومرداس، حيث تنمو أشجار الزيتون في المناطق الجبلية والمنحدرات والتلال والسفوح الجبلية الجنوبية والجنوبية الشرقية، كما استفادت الولاية في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، بتشجير مساحة 112 هكتارا من الزيتون و7 هكتار من التين، كما إن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الخاصة بالأشجار المثمرة قد أحدثت زيادة محسوسة في الإنتاج إذ قدر إنتاج المساحة المشجرة بأشجار الزيتون 901.21 قنطارا في ثلاث بلديات التي طبقت فيها المشاريع، بنسبة زيادة في الإنتاج قدر بـــ 11.28% من مجموع إنتاج الزيتون في هذه البلديات،

كما أضافت 1.36% للإنتاج الولائي من الزيتون، أما فيما يخص محصول التين فقدر إنتاجه بـــ 76.82 قنطارا أي بنسبة زيادة 10.97% في البلديات المعنية بمشاريع غرس الأشجار المثمرة، و0.51% في الإنتاج الولائي من التين، فهذه الزيادة في الإنتاج تختلف من بلدية لأخرى، ومن خلال معطيات مديرية المصالح الفلاحية يتضح لنا بأن الإنتاج تم تقديره على أساس مردود الهكتار الواحد، لان معطيات إنتاج المساحة المشجرة ليست متوفرة لدينا، وبناء على هذا التقدير فالإنتاج يختلف باختلاف مردود الهكتار والمساحة المشجرة في كل بلدية، فبلدية تمزريت حققت اكبر نسبة زيادة في الإنتاج الكلي للبلدية من الزيتون المقدر بـــ 147.75 قنطارا أي بنسبة 15% وهذا رغم صغر المساحة المشجرة لان المساحة التي يشغلها هذا المحصول صغيرة، أما بلدية عمال فقد حققت هي الأخرى إنتاجا معتبرا قدر بـــ 331.66 قنطار بزيادة قدرها 11.05% من إنتاج البلدية من الزيتون، أما بلدية بني عمران فقد حققت إنتاج قدره 421.8 قنطار من الزيتون فأضافت بذلك نسبة 9.43% في إنتاج البلدية من محصول الزيتون، أما محصول التين فقد حقق هو الآخر زيادة ملحوظة في الإنتاج، ففي بلدية بني عمران فقدر بـــ 37.5 قنطارا أي بنسبة 37.5% من مجموع إنتاج التين بالبلدية، أما بلدية عمال فقد أضافت المشاريع الجوارية إنتاجا قدره 39.32 قنطارا أي بنسبة 6.55% من إنتاج البلدية، ومن خلال هذا العرض المبسط المبني على تقديرات الإنتاج، تظهر الآثار الايجابية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية الخاصة بالأشجار المثمرة عبر البلديات النموذجية، كما يأمل الفلاحون وسكان الأرياف توسيع هذه المشاريع حتى تشمل بلديات ومشاريع أخرى.

*- رفع إنتاج العسل : يعد عسل النحل ذا أهمية كبيرة في غداء الإنسان، ومن خصائصه انه يأكل مباشرة دون إعداد كما يمكن حفظه لمدة طويلة، والواقع أن عسل النحل يعد غذاء صحيا، ويصلح لعلاج كثير من الأمراض، كما يساعد في القضاء على بعض أنواع البكتريا والجراثيم[5] فولاية بومرداس تهتم بتربية النحل حيث بلغ عدد خلايا النحل المملوءة 45500 خلية سنة 2007 م كما تظهر لنا الآثار الايجابية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية، الخاصة بتربية النحل، كما

ساهمت في زيادة خلايا النحل البالغ عددها 4680 خلية أي بنسبة 21.73% وزيادة نسبة إنتاج العسل بـــ 40.68% نهاية الموسم الأول من عمر هذه المشاريع، هذه الزيادة هي على مستوى الولاية، لان معطيات إنتاج العسل على مستوى البلديات لم نتمكن الحصول عليها، بالإضافة إلى إنتاج أسراب النحل، حيث يمكن لصندوق النحل الواحد ملئ من ثلاثة إلى أربع صناديق بفرق النحل، وهذا في شهر ماري وافريل إلى غاية شهر أوت، وهذه العملية تكون كل سنة، من اجل توسيع هذا النشاط الاقتصادي الهام في المنظومة الزراعية.

11- تحسين مستوى دخل الأسر الريفية

عرفت الفضاءات الريفية في ولاية بومرداس ظاهرة النزوح الريفي بشكل ملفت للانتباه، خاصة في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، ومرد ذلك إلى تفاقم الأوضاع الأمنية في الريف وصعوبة المعيشة والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف البلديات وحتى بين التجمعات السكانية، التي أحدثتها ظاهرة عدم الاهتمام وانعدام الاستثمارات في الأرياف، والاهتمام بالمناطق الحضرية، مما فرضت هذه الوضعية إجراءات استثنائية واهتمام كبير غير مسبوق، من اجل معالجة أوضاع مختلف المناطق الريفية عبر الولاية، المرتبطة بالفقر ومختلف أشكال الإقصاء، وإدماج السكان المهمشين في مسعى التنمية المحلية واستقرارهم، وذلك بتدخل الدولة بمختلف مصالحها المحلية، من خلال مختلف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، مفاده تحسين مستوى دخل الأسر الريفية عبر أرياف بعض البلديات النموذجية بالولاية، فإن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، الخاصة بالأشجار المثمرة، قد اضافت زيادة في دخل للعديد من الأسر عبر مداشر بلديات الولاية المعنية بمشاريع الأشجار المثمرة، باعتبار كل مستفيد من هذه المشاريع يعيل أسرة، حيث قدر في المتوسط بـــ 41722.68 دج/سنويا/للأسرة وهذا على أساس سعر القنطار من الزيتون البالغ 5000 دج[6]، أما متوسط الدخل الإضافي للأسرة من محصول التين فقد قدر بـــ 3163.17 دج/سنويا /للأسرة، وهذا على أساس سعر منتوج التين البالغ 3500 دج[7] ومن خلال الشكل رقم (6) يتضح لنا بأن زيادة في دخل الأسر الريفية، الذي أحدثته المشاريع الخاصة بالأشجار المثمرة

عبر البلديات التي طبقت فيها هذه المشاريع يختلف من بلدية لأخرى، وهذا حسب عدد المستفدين، فاكبر نسبة للأسر التي تحسن دخلها كان في بلدية عمال بـــ 40 أسرة ريفية أي بنسبة 6.4% من مجموع الأسر التي شملتها مختلف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في البلدية، والبالغ عددهم 625 أسرة، ثم تأتي بلدية بني عمران بـــ 45 أسرة ريفية أي بنسبة 5.30% من مجموع الأسر المعنية بالمشاريع والبالغ عددهم 849 أسرة، كما بلغت عدد الأسر التي تحسن دخلها ببلدية تمزريت بـــ 23 أسرة أي بنسبة 4.97% من مجموع أسر المداشر التي طبقت فيها مختلف المشار الجوارية للتنمية الريفية بالبلدية.

الشكل رقم (6) توزيع نسب الأسر التي تحسن دخلها من مشروع الأشجار المثمرة 2007م

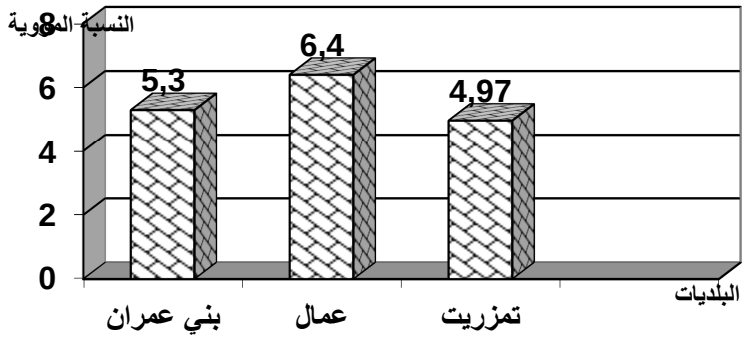

فالمشاريع الخاصة بتربية النحل هي الأخرى أحدثت زيادة في دخل الأسر الريفية، الذي من خلاله يتأكد لنا أن مشاريع تربية النحل حققت نتائجا معتبرة، وتتجلى هذه الآثار الايجابية على مستوى الدخل الإضافي لي 234 أسرة بمتوسط دخل قدر بـــ 220000 دج / سنويا / للأسرة، أما فيما يخص نسب الأسر التي استفادت بتحسين مستوى دخلها فيبرزها الشكل التالي رقم (7) الذي يظهر بوضوح الآثار السوسيوقتصادية الايجابية التي حققتها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في البلديات النموذجية بالولاية، فيما يخص تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية، عن طريق رفع مستوى الدخل، بمدخول إضافي أحدثته هذه المشاريع، وهذا يتجلى في البلديات المختارة لتطبيق المشاريع الجوارية للتنمية

الريفية، بحيث نجد في بلدية عفير 75 أسرة تحسن دخلها السنوي بنسبة 52.81% من مجموع الأسر التي شملتها مختلف المشاريع، وهي نسبة معتبرة وانجاز عظيم له انعكاس كبير على الظروف المعيشة للسكان، ثم تأتي بلدية تاورقة بـــ 30 أسرة أي بنسبة 10% من مجموع الأسر التي شملتها مختلف المشاريع، وهي كذلك نسبة معتبرة، ثم بلدية تمزريت بـــ 30 أسرة أي بنسبة 6.49%، أما اصغر نسبة من الأسر التي تحسن دخلها ففي بلدية الاربعطاش بـــ 04 اسر أي بنسبة 0.57% مجموع الأسر التي شملتها مختلف المشاريع بالبلدية، فهو عدد قليل على مستوى المنظور، لكن البلدية استفادة بمشاريع أخرى، تخدم جوانب أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، أما على المستوى الولائي فان المشاريع قد حققت انجازا كبيرا بلغ 342 أسرة ارتفع دخلها بنسبة 4.92% من مجموع الأسر التي شملتها مختلف المشاريع في البلديات النموذجية، كما يتطلع سكان الأرياف بالولاية إلى توسيع مثل هذه المشاريع، لتشمل مداشر وأنشطة أخرى، حيث تركت انطباعا حسن، كما استرجعت الثقة والحلقة المفقودة بين السكان والدولة الممثلة في السلطات المحلية وهذا حسب تصريح السكان المستفيدون .

الشكل رقم (7) توزيع الأسر التي حققت زيادة في الدخل من مشاريع تربية النحل 2007م

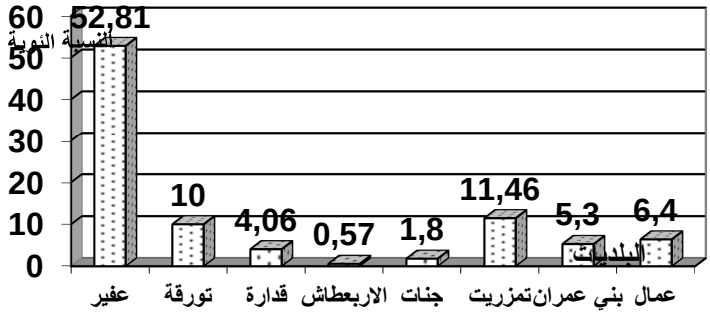

12- تثبيت التربة والمحافظة عليها

لقد عانى ولا يزال يعاني الوسط الطبيعي في المناطق الريفية بولاية بومرداس من مختلف مظاهر التدهور، من خلال تراجع الغطاء النباتي لأسباب مختلفة، مما

انجر عنه انتشار مختلف مظاهر التدهور، على مستوى السفوح والمنحدرات، التي تعمل على عدم استقرار التربة، ونقلها إلى الأودية وتدهور خصوبتها، بسبب الإهمال وعدم الاهتمام بها لان" العناية بالتربة والمحا فضة عليها يعتبر مقياسا لدرجة تقدم الأمم ورقيها، لان التربة أساس الحياة ومن أهم الموارد الطبيعية، والتربة كائن حي تنمو وتتطور، فتكوين 3 سم من التربة يلزمه ما بين 750-1000 سنة"[8] وقصد التقليل من حدة تدهور وفقدان تربة يلزمها مئات السنين حتى تتكون، لذا نجد أن السلطات المحلية بالولاية قامت بتطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ذات الأبعاد البيئية، وذلك بغرس الأشجار المثمرة المقاومة مثل الزيتون والتين، لأنها تتلاءم وطبيعة المنطقة سواء من ناحية الارتفاع أو درجة الانحدار، وكذا من ناحية مقاومتها للأمراض والحشائش الضارة والتقلبات المناخية خاصة الجفاف، كما يعتبر التشجير عملية بيولوجية، له مرد ودية جيدة وفوائد كبيرة، فالشجرة تجدد الهواء وتلطفه وتجعل المناخ أكثر اعتدالا وتحمي التربة من مختلف عوامل التعرية والانجراف، وتستعمل كمصدات للرياح والزوابع الضارة بالنباتات، ومن خلال مشاريع غرس الأشجار المثمرة المقاومة نلمس الآثار الايجابية لها، حيث تم الحفاظ على 125 هكتارا من الأراضي، التي تعد وسيلة إنتاج رئيسة في الزراعة، والاهتمام بها، يعبر عن إرادة سياسية واقتصادية واجتماعية للدولة في أن واحد، لان زاوية الاهتمام بها لا تقتصر على أنها وسيلة إنتاج فحسب، وإنما كمورد طبيعي ومساهمتها في التوازنات البيئية للوسط الطبيعي بالولاية .

13- الحد من ظاهرة التعرية

تعتبر الأودية من أنشط عوامل التعرية والتجريف، نظرا لقدرتها الكبيرة على نحت ونقل المواد المختلفة تحت أشكال متنوعة، تبعا لخصائص ومميزات تلك الأودية[9] من حيث كمية الأمطار الساقطة والانحدار والطبيعة الصخرية المشكلة لها، للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، قامت السلطات المحلية في ولاية بومرداس بانجاز 10500م3 من الحواجز بأحجار مشبكة بأسلاك من اجل تصحيح المجاري، تهدف إلى تقليل من سرعة المياه، ومنها تقلل إلى حدي كبير من عملية النحت

الراسي والجانبي لهذه الأودية، وبهذا فقد حققت هذه المشاريع أثار ايجابية تحافظ عل حواف الأودية من التآكل ونحت الأتربة ونقل المواد المنحوتة إلى أماكن بعيدة[10] .

14 – الحد من ظاهرة طمر السدود :

يوجد في ولاية بومرداس ستة سدود، لري مختلف الأراضي الزراعية، فهي تعاني من مشكلة الاطماء المستمر الناجم عن الحمولة التي تنقلها الأودية الواقعة عليها، وهي عبارة عن رواسب بأحجام وأشكال مختلفة، تملأ السدود وتقلل من قدرتها التخزينية، وان تركت هذه السدود لسنوات عديدة دون تطهير لامتلأت عن أخرها، كما يكلف الدولة أموالا كبيرة لإزالة الأوحال، ومن اجل التقليل من ظاهرة طمر السدود في الولاية طبقت مشاريع جوارية للتنمية الريفية الخاصة تصحيح المجاري على بعض أودية البلديات النموذجية، حيث أنجزت 2000م3 من الحواجز على طول واد الاربعطاش الذي هو رافد من روافد واد الحميز، الذي بني عليه سد الحميز، من اجل تقليل من المواد المجروفة إلى السد، وأنجزت 2000م3 ببلدية قدارة لحماية سد قدارة، و3000م3 في بلدية جنات لحماية سد واد عمارة، و1500م3 في بلدية عفير من اجل حماية وادي بريكة واوباي، كما أنجزت 2000م3 من الحواجز من اجل تصحيح المجاري لحماية واد سباو، إن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تركت أثارا ايجابية على سدود الولاية[11] نأمل أن تتوسع هذه المشاريع في المستقبل لتشمل أودية أخرى .

الخلاصـــــــــة

من خلال دراستنا لجدوى المشاريع الجوارية للتنمية في البلديات النموذجية في ولاية بومرداس، وجدنا بأنها حققت التنمية الريفية التي يحتاج إليها السكان، حيث توافقت مع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأوساط الريفية، من خلال بعث الحيوية في البلديات الريفية ورد الاعتبار للسكان بجملة من المشاريع، شملت 84 دشرة مهمشة و6948 أسرة، وفك العزلة على 6341 أسرة من خلال فتح المسالك، كما أحدثت 331 منصب دائم، فنتج عنها تحسين ظروف معيشة السكان واستقرارهم بمناطقهم، وتحقيق أمنا غذائيا لا يستهان به، واستغلال الموارد

الطبيعة والمحافظة عليها، مما ترك آثار ايجابية على المنظومة البيئية، وهذا من خلال التزام أساسي وكامل ومسؤول من طرف السلطات المحلية والسكان المعنيين بتنفيذ سياسة تساهمية وتفعيلها في الوسط الريفي، كما سمحت هذه التجربة من المشاريع الجوارية إلى تطوير الأداء الجواري للإدارة المحلية، عن طريق تقديم خدمات جوارية فعلية للأسر الريفية، باعتبارها وسيلة عمل ناجعة في الوسط الريفي إلى حد الآن، فيجب أن تتواصل هذه الجهود من اجل تكثيف دائم ومستمر لمختلف أدوات التدخل، مع الأخذ بعين الاعتبار تذليل العقبات وتبسيط الإجراءات لزيادة العرض في مختلف الخدمات العمومية، وتسهيل استفادة كل سكان الأرياف منها، من خلال مشاريع أخرى أكثر شمولية من سابقتها، مع الأخذ بمبدأ التنشيط والمساهمة والمراقبة، قصد تعميق مسار اللامركزية المشاريع، التي تضمن الحفاظ على هوية الفضاءات الريفية وخصوصيتها، وتثمين مواردها الطبيعية والبشرية والثقافية، وتزيد من جاذبيتها.

الهوامش

1- صلاح محمود الحجار ود إيمان محمود العزيز، (2003) تقييم الأثر البيئي أسس ودراسات، القاهرة، صفحة 21

2 – المنطقة هي الموقع الذي طبقت فيها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، تتشكل من مجموعة من المداشر أو مجموعة من السكان المبعثرون، فالمشاريع في ولاية بومرداس طبقت في 18 منطقة تتشكل 84 دشرة في ثمانية بلديات

3- المشروع هو خاص بالمنطقة، أي كل منطقة بها مشروع واحد يتضمن مجموعة من العمليات مثل(تربية النحل، حفر الآبار، تصحيح المجاري، فتح الممرات....اخ) وهي تتكرر كلما تغيرت المنطقة .

4- العملية هي عبارة عن نوع من المشاريع، فكل الموقع يستفيد من مشروع واحد، وهذا المشروع يضم عدد من المشاريع المختلفة والتي هي عبارة عن عمليات

5- محمد محمود محمدين-(1986) – أصول الجغرافيا الزراعية- الرياض- صفحة 233

6-**rapport évaluation du P N D A R renions des cadres de secteur 2007--**

8- حسن ابو سمور (2005)- الجغرافية الحيوية والتربة –دار المسيرة –عمان – الأردن – الطبعة الأولى صفحة 295

9- اربيح محند ارزقي- (1985)- انجراف التربة وحمايتها في التل الجزائري – مرجع سبق ذكره – صفحة 151

10-تصريح مسؤول في مديرية الري بولاية بومرداس ماي 2008م

11- – المشروع الجواري للتنمية الريفية**P.P.D.R**

الغابات**Foret**

استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق حق الامتياز **Concession**

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية **FNRDA**

المشاريع القطاعية للتنمية**P S D**

المراجع

- اربيح محند ارزقي- انجراف التربة وحمايتها في التل الجزائري –المؤسسة الوطنية للكتاب1985م
- حسن ابو سمور – الجغرافية الحيوية والتربة – دار المسيرة عمان الأردن الطبعة الأولى 2005م
- محمد محمود محمدين- أصول الجغرافيا الزراعية- الرياض-1986م
- صلاح محمود الحجار ود إيمان محمود العزيز- تقييم الأثر البيئي أسس ودراسات القاهرة 2003م
- مديرية المصالح الفلاحية لولاية بومرداس سنة 2008م
- مديرية الغابات لبومرداس 2008م
- تصريح مسؤول في مديرية الري بولاية بومرداس
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية- إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية- دليل الإجراءات-جوان 2004م
- سياسة التجديد الريفي- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية- اللجنة الوطنية للتنمية الريفية- أوت 2006م

Rapports

-Monograghie de la commune de AFIR conservation des Forets Boumerdes 2002

-Monograghie de la commune de Arbatache conservation des Forets Boumerdes 2002

-Monograghie de la commune de Djanat conservation des Forets Boumerdes 2002

-Monograghie de la commune de AMMAL conservation des Forets Boumerdes 2002

-Monograghie de la commune de Beni Amrane conservation des Forets Boumerdes 2002

-Monograghie de la commune de TIMEZRIT conservation des Forets Boumerdes 2002

-Monograghie de la commune de Taouarga conservation des Forets Boumerdes 2002

-Monograghie de la commune de Kaddara conservation des Forets Boumerdes 2002

- Monographie de la wilaya de Boumerdes., année 2008.

- Fiche signalétique de projet P P D R zone de abbada - conservation des Forets Boumerdes 2002

-Fiche signalétique de projet P P D R zone de Zaouia conservation des Forets Boumerdes 2002-

- Fiche signalétique de projet P P D R zone de Boumati conservation des Forets Boumerdes 2002
-Fiche signalétique de projet P P D R zone de Bni attar el kodia conservation des Forets Boumerdes 2002
- Fiche signalétique de projet P P D R zone de ouled hellal conservation des Forets Boumerdes 2002
−Fiche signalétique de projet P P D R zone de Ben hachelaf - conservation des Forets Boumerdes 2002
.-.Fiche signalétique de projet P P D R zone de Kaddara conservation des Forets Boumerdes 2002
- Fiche signalétique de projet P P D R zone de Bahara conservation des Forets Boumerdes 200**2**
.-.Fiche signalétique de projet P P D R zone de Zougagha conservation des Forets Boumerdes 2002
- Fiche signalétique de projet P P D R zone de Mhamdia conservation des Forets Boumerdes 2002
- Fiche signalétique de projet P P D R zone d' El Kahla conservation des Forets Boumerdes 2002
- Fiche signalétique de projet P P D R zone de Oued larabaa conservation des Forets Boumerdes 2**002**
Fiche signalétique de projet P P D R zone de Sidi Mansour conservation des Forets Boumerdes 2002
- Fiche signalétique de projet P P D R R zone oued Amara conservation des Forets Boumerdes 2002
-Fiche signalétique de projet P P D R zone de el ardja conservation des Forets Boumerdes 2002
- Fiche signalétique de projet P P D R zone de Touzalline conservation des Forets Boumerdes 2008
- Fiche signalétique de projet P P D R zone de Bouaidel conservation des Forets Boumerdes 200
- Fiche signalétique de projet P P D R zone de OULE